



"ديناميكية سعر الصرف والتضخم وتداعياتهما على الاقتصاد في ليبيا"

تقييم تحليلي للفترة (2011-2024)

د. محمد مختار خنفور¹ د. إبراهيم عبد العزيز كرشمان² د. سلطان علي الطوبني³

محاضر¹، أستاذ مساعد²، أستاذ مشارك³

المؤسسة الليبية للبحث العلمي مركز بحوث البيئة البرية والبحرية زوارة - ليبيا

E-mail: kanfour1919@gmail.com¹

تاریخ الاستلام: 2025/07/21، تاریخ القبول: 2025/09/28، تاریخ النشر: 2025/10/01

الكلمات المفتاحية

الملخص

سعر الصرف، التضخم، الاستقرار النقدي،
VECM

شهد الاقتصاد الليبي منذ عام 2011 حالة من عدم الاستقرار النقدي والمالي بسبب ضعف المؤسسات وتقليبات سعر الصرف، مما أدى إلى تضخم متزايد وأضعف القوة الشرائية للمواطنين. تحمل هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين سعر الصرف والتضخم، وتقييم تداعياتها على السياسات الاقتصادية ومستوى المعيشة خلال الفترة 2011-2024. اعتمدت الدراسة على بيانات رسمية ومحاذاج قياسية VECM، اختبار التكامل المشترك، تم اعتماد اختبار (Toda-Yamamoto Causality Test-T/Y) (1995) حتى في حالة عدم السكون أو اختلاف درجات التكامل، وأظهرت النتائج وجود علاقة سلبية أحادية الاتجاه من سعر الصرف (EXR) نحو التضخم (INF) عند مستوى معنوية 1% ($P<0.01$) في حين افتقرت السياسات النقدية والمالية إلى الفعالية والاستقلالية. توصي الدراسة بتوحيد سعر الصرف، وتعزيز استقلالية مصرف ليبيا المركزي..

Exchange Rate and Inflation Dynamics and Their Implications for the Economy and Living Standards in Libya

Dr. Muhammad Khanfour¹ Dr. Ibrahim Karshman² Dr. Sultan Al-Tawilni³

Lecturer¹, Assistant Professor², Associate Professor³

Abstract

Since 2011, the Libyan economy has experienced monetary and financial instability due to weak institutions and exchange rate volatility, resulting in persistent inflation and a decline in citizens' purchasing power. This study aims to analyze the causal relationship between the exchange rate and inflation and to assess its implications for economic policies and living standards during the period 2011–2024. The study relied on official data and employed VECM models, cointegration tests, and the Toda–Yamamoto Causality Test (1995), which allows for examining causal relationships among variables even in the presence of non-stationarity or differing integration orders. The results indicate a unidirectional causal relationship from the exchange rate (EXR) to inflation (INF) at a 1% significance level ($P<0.01$), while monetary and fiscal policies lacked effectiveness and independence. The study recommends unifying the exchange rate, enhancing the independence of the Central Bank of Libya.

Keywords

Exchange Rate, Inflation, Monetary Stability, VECM

الشراطية، لا سيما في ظل ضعف استقلالية مصرف ليبيا المركزي، وتعدد أسعار الصرف، والاعتماد شبه الكامل على النفط كمصدر للإيرادات العامة (World Bank, 2023). كما كشفت التقارير الوطنية والدولية عن ضعف القدرة على احتواء التضخم المستورد، وغياب التنسيق المؤسسي في إدارة السياسة النقدية (Central Bank, 2022؛ 2023).

تبعد أهمية هذه الدراسة من سعيها لتفكيك العلاقة التبادلية والسببية بين تقلبات سعر الصرف ومعدلات التضخم في ليبيا وتداعياتهما على الاقتصاد ومستويات المعيشة، وذلك من خلال منهجية تحليلية وقياسية تعتمد على بيانات رسمية (سنوية وشهرية) صادرة عن الجهات المختصة، باستخدام غاذج Cointegration،

Test-Causality Toda-Yamamoto، VECM (T/Y) لتقدير التأثيرات قصيرة وطويلة المدى، في محاولة لرصد مكان الخلل ومدى انعكاسه على رفاهية المواطن وتقديم مقترنات عملية تستند إلى نتائج تحليل اقتصادي كمي، يتضمن توحيد سعر الصرف، وتحقيق استقلالية مصرف ليبيا المركزي، بما يعزز فرص الاستقرار الكلي والتنمية المستدامة. من هذا المطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل ديناميكية العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا خلال الفترة (2011–2024)، مع التركيز على تداعيات هذه العلاقة على الاقتصاد ومستوى المعيشة. وتسند الدراسة إلى بيانات رسمية وغاذج قياسية مثل VECM واختبار

(Test-T/Y-Causality-Toda-Yamamoto للسببية، لتقدير الأثرين قصير وطويل الأجل. وتأتي أهميتها في كونها تقدم إضافة علمية إلى الأدبيات الاقتصادية من خلال ربط الظاهرة بخصوصية الحالة الليبية، تم الاعتماد على بيانات سنوية للفترة

1. المقدمة:

يُعد التضخم وتقلبات سعر الصرف من أبرز القضايا الاقتصادية التي تواجه الدول النامية المتقدمة على حد سواء، إذ يرتبط استقرار الأسعار وقيمة العملة ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في سياقات مختلفة، حيث توصل بعضها إلى وجود علاقة سلبية مباشرة (Frenkel, 1976؛ Edwards, 1989) وأشارت أخرى إلى أن طبيعة العلاقة تختلف باختلاف البيئة الاقتصادية والسياسية (Kiguel & O'Connell, 1995).

في السياق العربي، أظهرت دراسات أن الاقتصادات المعتمدة على النفط تعاني بدرجات متفاوتة من آثار تقلبات أسعار الصرف على التضخم (العتبي، 2018؛ منصور، 2020). أما في ليبيا، فقد شكلت الفترة 2011–2024 مرحلة مفصلية اتسمت بتنوع أسعار الصرف، وغياب الاستقرار المؤسسي، وانقسام السياسات الاقتصادية، ونتيجة لذلك، شهد الاقتصاد الليبي تراجعاً متواصلاً ومتعدد الأبعاد انعكس في تضخم مزمن وانخفاض القوة الشرائية وتراجع مستويات المعيشة.

وقد أظهرت البيانات الرسمية لمصرف ليبيا المركزي IMF (2023) وصندوق النقد الدولي (CBL، 2024) أن سعر الصرف الموازي بلغ أكثر من 7.70 ديناراً / دولاراً في حينه، مقارنة بـ 1.25 دينار / دولار في 2011، كما سجلت معدلات التضخم ذروتها عند 31.6% في 2016، ثم تراجعت إلى 2.3% في 2024، في ظل غياب سياسات نقدية ومالية فاعلة وموحدة. لقد أفرزت هذه التحولات هشاشة في هيكل الاقتصاد الكلي (AfDB، 2023)، وتاكلاً في القوة

2024، بينما يُبيّن الخط الأزرق المتقطع (معدل التضخم) موجات ارتفاع بلغت ذروتها 31.6% في 2016 ثم انخفضت إلى 2.3% في 2024. يعكس هذا النمط تداخلاً واضحًا بين تحركات سعر الصرف والتضخم في ظل غياب استقرار اقتصادي.

1.2. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها: تمثل مشكلة الدراسة في طرح الإشكالية الرئيسية، والتساؤلات التالية:

1.1.2. السؤال الرئيس للدراسة: ما طبيعة العلاقة السببية بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا خلال الفترة (2011–2024)، وكيف انعكست على الاقتصاد

ومستويات المعيشة؟

1.2.2. الأسئلة الفرعية:

- ما مدى قوّة العلاقة الارتباطية والسببية بين سعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الليبي؟
- كيف انعكست تقلبات سعر الصرف والتضخم على القوّة الشرائية ومستويات المعيشة؟
- ما هي العوامل المؤسّسة التي ساهمت في تضخيم آثار تقلبات سعر الصرف على التضخم؟

3. فرض الدراسة:

1.3. هناك علاقة سببية طويلة وقصيرة الأجل بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا خلال الفترة (2011–2024).

2.3. تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القوّة الشرائية ومستوى المعيشة.

3.3. ضعف التنسيق بين السياسات النقدية والماليّة يزيد من حدة تأثير سعر الصرف على التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي.

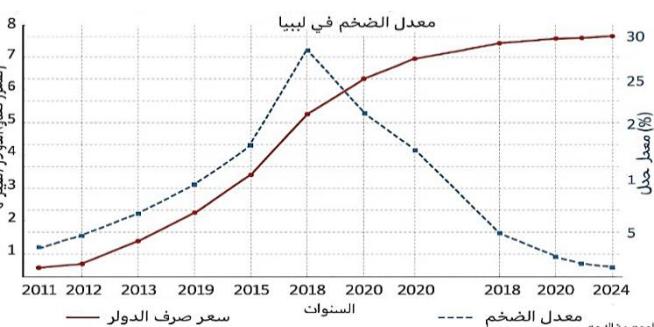
(2011–2024)، ورغم قصرها النسبي إلا أنها تعكس مرحلة التحولات البنوية الكبرى التي شهدتها الاقتصاد الليبى بعد 2011."

2. مشكلة الدراسة:

رغم توافر العديد من المحاولات لتقدير العلاقة بين سعر الصرف والتضخم التي تُعد من أبرز القضايا الاقتصادية المُؤثرة على الاستقرار الاقتصادي ومستويات المعيشة في الوضع الليبي الذي يعاني من تعدد أسعار الصرف، وضعف المؤسسات، التي أدت إلى تضخم مزمن، وتراجع القوّة الشرائية، وسعر صرف موازي.

ما تزال العلاقة السببية والдинاميكية بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا غير مدروسة بعمق باستخدام أدوات التحليل الكمي والقياسي. الحاجة إلى دراسة علمية تُوضّح طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا خلال الفترة (2011–2024) وتداعياتها الاقتصادية على مستويات المعيشة.

شكل رقم (1): تطور المتغيرين خلال الفترة (2011–2024)



(المصدر: مصرف ليبيا المركزي وتقارير صندوق النقد IMF، 2024، CBL، 2011–2024 لدعم المشكلة).

تفسير دلالة الشكل رقم (1) على مشكلة الدراسة: ظهر الخط الأحمر (سعر الصرف) ارتفاعًا تدريجيًّا من 1.25 دينار للدولار في 2011 إلى أكثر من 7.70 دينار في

الدولية التي تناولت هذه المتغيرات بشكل منفصل أو في سياقات مختلفة. كما ثبّر الدراسة الأثر المؤسسي والسياسي على فعالية السياسات النقدية، وهي زاوية نادرة في الأديبيات السابقة، ما يجعلها إضافة علمية نوعية في حقل الاقتصاد الكلي في البيئات المهمة والانتقالية.

أولاً الأهمية العلمية: تبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تركيزها على التفاعل السببي بين متغيرين مركزين في الاقتصاد الليبي، هما سعر الصرف والتضخم، وتأثيرهما المركب على السياسات الاقتصادية. وتميز الدراسة بتقديم تحليل ديناميكي طويل الأجل وقصير الأجل لهذه العلاقة من خلال نماذج قياسية (VECM، Toda-Yamamoto Causality Test)، بما يعالج فجوة بحثية واضحة في الأديبيات الليبية، التي غالباً ما تناولت هذه المتغيرات بشكل محزاً أو دون اختبار للعلاقة السببية. **ثانياً الأهمية التطبيقية والاقتصادية:** توفر هذه الدراسة مدخلاً علمياً مهماً لتقدير مدى كفاءة السياسات الاقتصادية في التعامل مع صدمات سعر الصرف وموجات التضخم، في ظل بيئة مؤسسية منقسمة. وتكمّن أهميتها في تقديم أدلة كمية تساعد صناع القرار على مراجعة خياراتهم، وتصحيح اختلالات السياسة الاقتصادية العامة، بما ينسجم مع الاستقرار الاقتصادي. **ثالثاً الأهمية الاجتماعية:** تستمد الدراسة بعدها الإنساني من قدرتها على تشخيص انعكاسات التضخم وتقلبات سعر الصرف على مستوى المعيشة، خاصة فيما يتعلق بتأكل القوة الشرائية، وتفشي الفقر، وتراجع العدالة الاقتصادية. كما تساعد نتائجها في اقتراح سياسات حماية أكثر استهدافاً وعدالة، ومبنية على تحليل واقعي.

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل الأثر المباشر مع تقييم التداعيات وتعتمد سداً الفجوة التي لم تتناولها دراسات مثل Hameed (2018) وأبوالقاسم (2025)، اللتين ركزتا على تقييم أدوات السياسة النقدية، لكنهما نُفِضَا إلى تقييم أدوات السياسات الاقتصادية، لكنهما وأثرا على مجمل السياسات الاقتصادية. كما استفادت هذه الدراسة من البنية النظرية التي قدمها El-Mokhtar (2021)، والتي استخدمت نموذج VECM لتحليل تقلبات الصرف في بيئة ما بعد النزاع، وهي الأداة نفسها التي سُتعتمد جزئياً بالدراسة الحالية. انطلاقاً من ذلك.

1.4. تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحليل ديناميكيّة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا خلال الفترة (2011–2024).

2. تقييم تداعيات تقلبات سعر الصرف على الاقتصاد ومستويات المعيشة.

3. تحليل التداعيات المستقبلية لتقلبات سعر الصرف على التضخم ومستويات المعيشة في ليبيا.

5. أهمية الدراسة:

تُسهم هذه الدراسة فيسد فجوة واضحة في الأديبيات الاقتصادية، من خلال الربط بين ديناميكيّة سعر الصرف والتضخم والسياسات الاقتصادية ومستوى المعيشة في ليبيا، ضمن نموذج سببي يدمج التحليل الكمي والكيفي باستخدام أدوات قياسية (Causality Test Toda-Yamamoto, VECM). وبذلك تُعد هذه الدراسة التي تطبق هذا المنهج بشكل منهج في البيئة الليبية لما بعد 2011، مقارنة بالأديبيات

الجدول رقم (1): تحليل وترتبط فرضيات الدراسة ضمن الإطار الزمني والتحليلي (2011-2024)

المتغير التابع	المتغير المستقل	المعيار السبي المفترض	الإطار الزمني للتحليل	نص الفرضية كما أعيدت صياغتها
التضخم	سعر الصرف	تحليل سبي Toda-Yamamoto) Causality Test-(T/Y	2024-2011	هناك علاقة سلبية طويلة وقصيرة الأجل بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا خلال الفترة (2011-2024).
السياسات الاقتصادية	سعر الصرف + التضخم	تحليل الأثر على السياسات الكلية (VECM-Cointegration	2024-2011	تقربات سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القوة الشرائية ومستوى المعيشة.
مستوى المعيشة	سعر الصرف + التضخم	تحليل التفاعل والتأثير المباشر (انحدار متعدد - اختبارات ارتباط)	2011-2024	ضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية يزيد من حدة تأثير سعر الصرف على التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي.

المصدر: إعداد الباحث، استناداً إلى فرضيات الدراسة 2024

هيكلية في أدوات السياسات الاقتصادية نتيجة الانقسام المؤسسي. ثالثاً الحدود المكانية: تتركز الدراسة على الاقتصاد الليبي باعتباره نموذجاً يعكس حالة عدم الاستقرار النقدي والمؤسسي بعد 2011. ويشمل التحليل بيانات مصرف ليبيا المركزي، وزارة التخطيط، وتقارير دولية عن ليبيا فقط. رابعاً الحدود المنهجية: تعمد هذه الدراسة منهجهية مزدوجة: منهج تحليلي-اقتصادي كسي باستخدام ماذج قياسية مثل Toda-Yamamoto-Causality-Test-T/Y (1995)، VECM، Cointegration. ومنهج نفسيري، نوعي لتحليل بيئة السياسات الاقتصادية والمؤسسية، اعتماداً

6. حدود الدراسة: اولاً الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل العلاقة بين ديناميكية سعر الصرف والتضخم، وتقدير تداعيات هذه العلاقة على السياسات الاقتصادية في ليبيا، مع التركيز على انعكاساتها المباشرة على مستوى معيشة المواطن. ولا تشمل الدراسة الجوانب السياسية أو الأمنية إلا بقدر ارتباطها المباشر بالسياق الاقتصادي. ثانياً الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011 حتى عام 2024، باعتبارها تمثل مرحلة مفصلية تميزت باضطرابات مؤسسية، وتعدد في أسعار الصرف، وتفاقم في معدلات التضخم، وتغيرات

من خلال بيانات رسمية صادرة عن الجهات المحلية والدولية تم اختيار هذه الفترة لتغطية مرحلة ما بعد عام 2011 التي شهدت تقلبات كبيرة في سعر الصرف وتأثيرات مباشرة على مستويات التضخم والقدرة الشرائية.

(CBL-IMF). السياسات الاقتصادية متغير وسيط: مجموعة الإجراءات والتدابير التي تعتمدتها الدولة لضبط النشاط الاقتصادي الكلي المرتبطة بالمستوى المعيشي ويتم تحليلها من حيث مدى فاعليتها واستجابتها لتقلبات سعر الصرف والتضخم، في ظل الانقسام المؤسسي بعد 2011.

8. الدراسات السابقة: تشكل الدراسات السابقة ركيزة أساسية لبناء الإطار النظري لهذه الدراسة، إذ تُسهم في تحديد الفجوة البحثية ودعم المسار المنهجي المعتمد، خاصة في ظل تعدد المتغيرات الاقتصادية التي أثرت على المشهد الليبي في المرحلة 2011-2024. وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات

ذات الصلة،

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة السنوسي (2019): تناولت دراسة السنوسي التحولات النقدية في الاقتصاد الليبي بعد 2011، وركزت على مدى تأثير السياسة النقدية غير المستقرة على قيمة الدينار الليبي. اعتمد الباحث على تحليل وصفي ومقارن لبيانات رسمية، وخلص إلى أن غياب رؤية نقدية واضحة ساهم في فقدان الثقة بالعملة الوطنية. تُعد هذه الدراسة مرجعية لتفسير تدهور سعر الصرف، غير أنها لم تقدم نماذج قياسية لقياس التأثير المتبادل مع التضخم، وهو ما تسعى هذه الدراسة الحالية إلى معالجته. (السنوسي، 2019).

دراسة أبو القاسم (2025): سعت الدراسة إلى تقييم أدوات السياسة النقدية الليبية في احتواء التضخم، باستخدام تحليل كمي لبيانات زمنية قصيرة المدى (2020-2023). أظهرت النتائج أن تدخلات مصرف ليبيا المركزي لم تكن فعالة بسبب ضعف التنسيق المؤسسي، وأوصى الباحث

على تقارير رسمية ومقابلات تخصصية. تم اختيار الفترة الزمنية من عام 2011 حتى 2024 لتغطية مرحلة ما بعد الثورة التي شهدت تقلبات كبيرة في سعر الصرف الليبي، وما نتج عنها من آثار مباشرة على معدلات التضخم والقدرة الشرائية للمواطنين. هذه الفترة تمثل فترة حرجة بالنسبة للاقتصاد الليبي، إذ تميزت بتغيرات هيكلية في السياسات النقدية وسوق الصرف، مما يتبع دراسة العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في سياقها الواقعي. كما أن البيانات السنوية المشورة من مصرف ليبيا المركزي وصندوق النقد الدولي تغطي جميع الأحداث الاقتصادية المؤثرة خلال هذه المرحلة، مما يجعلها كافية لتحليل العلاقة السببية بين المتغيرين وتقدير تأثيرها قصيرة وطويلة الأجل باستخدام نماذج Toda-Yamamoto وVECM. وبالتالي، يضمن اختيار هذه الفترة تحقيق أهداف الدراسة بدقة وموثوقية، مع مراعاة الخصائص الميكيلية للسوق الليبي بعد 2011، وهو ما يعالج تمثيل المرحلة الاقتصادية محل الدراسة.

7. مصطلحات الدراسة: الصياغة النهائية لمصطلحات الدراسة (4 مصطلحات أساسية): ديناميكية سعر الصرف مستقل: التغيرات المستمرة والمرتبطة في قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، سواء في السوق الرسمي أو الموازي، خلال الفترة من 2011 إلى 2024، وما يرتبط بها من تقلبات مفاجئة وتعدد في أسعار الصرف وتأثيرها على أداء الاقتصاد الكلي. وهي متغير مستقل سيتم قياسه باستخدام بيانات مصرف ليبيا المركزي من مصادر رسمية. معدلات التضخم تابع: الارتفاع العام المستمر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي، كما يعكس في مؤشر أسعار المستهلك (CPI) خلال الفترة الزمنية نفسها، ويُعد انعكاساً مباشراً لاختلالات سعر الصرف وزيادة التكاليف المستوردة. يُقاس

ثفيتنا هذه النتائج في صياغة الفرضية الأولى للدراسة. (بن عامر، 2025).

دراسة بوشيبة (2020): تُعد من الدراسات الجامعية المهمة التي استخدمت نماذج قياسية (ARDL) لدراسة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم خلال 2001-2018. توصلت إلى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرين، مما يعزز الحاجة إلى استخدام نموذج VECM للفترة ما بعد 2011. (بوشيبة، 2020).

وزارة التخطيط (2022): يمثل التقرير مرجعًا رسمياً لمؤشرات الاقتصاد الكلي، ويوضح من خلال عرض وصفي وتحليلي ارتفاع معدلات التضخم بنسبة تفوق 18% خلال 2021. ويستخدم في هذه الدراسة كمراجع للبيانات الاقتصادية. (وزارة التخطيط، 2022).

مصرف ليبيا المركزي (2023): تقرير رسمي يبرز تحسناً نسبياً في سعر الصرف الرسمي خلال 2022، مقابل استمراره مرتفعاً في السوق الموازية. وقد وفر التقرير بيانات زمنية شهرية استخدمت في نماذج الدراسة الحالية، مما يجعله مرجعًا رئيسيًا للتحليل. (مصرف ليبيا المركزي، 2023)

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

(2018) Hameed: تُعد من الكتب الأساسية التي تناولت السياسة النقدية في الدول المنشطة، وقد ركزت على حالة ليبيا بشكل خاص بعد 2011. اعتمد المؤلف على تحليل نوعي مقارن لتجارب نقدية في دول خارجية من النزاعات، وبين أن غياب الاستقلال المؤسسي للمصرف المركزي يضعف فعالية السياسة النقدية. وقد خلصت الدراسة إلى أن ليبيا تحتاج إلى بناء نظام نقدی شفاف ومستقر لضبط التضخم. ثفيت هذه الدراسة في بناء الخلفية النظرية حول محدودية فعالية السياسة النقدية في بيئات ما بعد النزاع. (Hameed, 2018)

بإعادة هيكلة الأدوات النقدية. وثفيت هذه الدراسة في دعم فرضيتنا حول ضعف أثر الأدوات التقليدية على استقرار الأسعار في ظل الانقسام السياسي. (أبو القاسم، 2025)

دراسة الطاهر (2025): ناقش الطاهر تأثير قرار تحفيض الدينار الليبي نهاية 2020 على المستوى العام للأسعار، مستخدماً أسلوب تحليل قبل وبعد القرار مع مؤشرات التضخم. وقد بيّنت النتائج ارتفاعاً حاداً للأسعار بعد التعويم الجزئي. رغم دقة التحليل الوصفي، إلا أن الدراسة لم تستخدم أدوات تحليل سيبي لقياس العلاقة مع متغيرات الاقتصاد الكلي. (الطاهر، 2025).

دراسة عاشور (2021): ركزت الدراسة على العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتضخم في ليبيا باستخدام اختبار جرانيتر للسببية، مما يجعلها من أقرب الدراسات لطبيعة الدراسة الحالية. أثبتت الدراسة وجود علاقة سلبية ذات اتجاهين بين المتغيرين خلال فترة عدم الاستقرار. وتعزز نتائجها توجه الدراسة الحالية لاستخدام نماذج VECM لقياس العلاقة طويلة الأجل. (عاشور، 2021).

دراسة العربي (2023): سعت الدراسة إلى فهم أثر السياسات النقدية على استقرار سعر الصرف من خلال تحليل زمني ميداني لتدخلات مصرف ليبيا المركزي. أظهرت النتائج أن التدخل النقدي غالباً ما كان استجابةً لاستباقياً، مما زاد من تذبذب الدينار. ولا تتضمن الدراسة تحليلاً إحصائياً، لكنها تُسهم في دعم الخلفية النظرية لمسار السياسة النقدية.

(العربي، 2023).

دراسة بن عامر (2025): اعتمدت هذه الدراسة التحليلية غير المشورة على تحليل بياني للعلاقة بين الدينار والتضخم باستخدام بيانات من مركز الاقتصاد العربي. ورغم بساطة الأداة، إلا أن نتائجها تشير إلى ارتباط وثيق بين ضعف الدينار وزيادة الأسعار، دون تحديد اتجاه السببية.

كمرجع تحليلي ضمن المدى الزمني للدراسة.) World Bank, 2022

(2022 Smith: قدم هذا البحث في مؤتمر السياسة النقدية تحليلًا لتجارب الدول الخارجية من النزاع في ضبط التضخم من خلال سياسة سعر الصرف. استعرض الباحث تجربة ليبيا ضمن حالات المقارنة، وأشار إلى أن عدم استقرار سعر الصرف أدى إلى تضخم مزدوج داخلي وخارجي. تُعد الورقة ذات أهمية نظرية لتدعيم الفرضية حول تأثير ديناميكية سعر الصرف على مستويات الأسعار.) Smith, 2022

(2023 Al Arabiya English: تناولت هذه المقالة الإخبارية الوضع الاقتصادي الليبي في 2023، مع التركيز على الفساد وارتفاع الأسعار وأزمة الدولار. رغم كونها مصدراً إعلامياً، إلا أنها توثق الاتجاهات العامة في السوق الموازية وسلوك المستهلكين. وُسّهم في دعم السياق الواقعي للدراسة، خصوصاً ما يتعلق بالتضخم المدفوع بسعر الصرف الموازي.) Al Arabiya English, 2023

(2021 El-Mokhtar: تُعد هذه الأطروحة من الدراسات الجامعية النادرة التي درست تقلبات سعر الصرف والتضخم في ليبيا باستخدام نماذج قياسية. اعتمد الباحث على بيانات الفترة ما بعد النزاع، واستخدم تحليل السبيبة وдинاميكيات التضخم. أظهرت النتائج وجود تأثير مباشر لتقلبات الصرف على مؤشرات الأسعار. وتعزز هذه الدراسة أهمية استخدام النماذج الديناميكية مثل VECM في التحليل الحالي.) El-Mokhtar, 2021

(2023 Bank of Libya: أصدر مصرف ليبيا المركزي هذا التقرير الرسمي حول الاستقرار النقدي والمالي لعام 2022. استعرض التقرير مؤشرات سعر الصرف الرسمي والموازي، ومعدلات التضخم الشهرية، والإجراءات النقدية المتخذة. وتم استخدام هذا التقرير كمصدر بيانات رسمي

(2024) International Monetary Fund: تناول هذا التقرير قضايا مختارة في الاقتصاد الليبي، وركز على تحليلات آنية للتضخم وسعر الصرف في سياق بيئة سياسية غير مستقرة. قدم صندوق النقد الدولي من خلاله مراجعة تحليلية لأداء السياسة النقدية والتوازن الخارجي. ورغم طابعه الوصفي، إلا أنه يعتبر مصدراً موثوقاً في البيانات الزمنية المتعلقة بالتضخم وسعر الصرف. وقد تم استخدامه في هذه الدراسة كمصدر داعم في تحليل المسارات الزمنية للمتغيرات.

(International Monetary Fund, 2024)

(2023 International Monetary Fund: اشتمل هذا التقرير على المشاورات الاقتصادية بشأن ليبيا لعام 2023، وضم بياناً صحفياً، وتقرير الطاقم الفني، وتعليق المدير التنفيذي. ركز التقرير على التحديات النقدية، وبين أن الاقتصاد الليبي يواجه تضخماً غير منضبط نتيجة ضعف الهيكل المالي والنقد. ويوفر هذا التقرير بيانات كمية دقيقة ومحدثة تُستخدم في بناء النموذج الاقتصادي للدراسة.

(International Monetary Fund, 2023)

(2023 African Development Bank Group: سلط هذا التقرير الضوء على الأداء الاقتصادي العام في ليبيا لعام 2023، مع التركيز على مؤشرات التضخم والنمو وسعر الصرف. اعتمد التقرير على تحليل هيكلي للمخاطر الاقتصادية الكلية في ظل استمرار الانقسام المؤسسي. وينبع مرجعاً داعماً لتحليل البيئة الاقتصادية العامة المؤثرة على العلاقة بين التضخم وسعر الصرف في الدراسة.) African Development Bank Group, 2023

(2022 World Bank: ناقش هذا التقرير الوضع الاقتصادي الليبي في سبتمبر 2022، وقدم مؤشرات كمية دقيقة عن ارتفاع معدلات التضخم وتدحر قيمة الدينار الليبي. تم تحليل العلاقة بين تراجع الإيرادات النفطية واضطراب سوق الصرف الأجنبي، مما يساعد في تفسير العوامل الخارجية المؤثرة على سعر الصرف. ويُستخدم التقرير

قياسية محدودة (كالانحدار الخطي و ARDL)، لكنها لم توظف نماذج متقدمة مثل Cointegration أو VECM، لاختبار Toda-Yamamoto-Causality-Test-T/Y، لاختبار العلاقات السببية المتبادلة. أما الدراسات الأجنبية (مثل IMF، 2024 و El-Mokhtar، 2021)، فقد وفرت نماذج كمية أكثر عمقاً، خصوصاً في بيئة ما بعد النزاع، مادعما اختيار أدوات هذه الدراسة. من حيث **السياق الزمني والمؤسسة**: ركزت معظم الدراسات على فترات زمنية محدودة أو قديمة نسبياً (كما في Hameed، 2018)، بينما تمتد هذه الدراسة إلى عام 2024 وتعطي مرحلة ما بعد الانقسام المؤسسي، تصميم فروض سببية قابلة للاختبار باستخدام بيانات زمنية. و المجالات الاستفادة الفعلية كانت تحديد المتغيرات الرئيسية

نماذج VECM كما في الدراسات الأجنبية المتقدمة تحديد فجوة البحث لا توجد دراسة سابقة جمعت بين ديناميكية الصرف + التضخم + السياسات الاقتصادية + المعيشة دعمت الدراسات السابقة فكرة ضعف الاستقلالية المؤسسية، وهو أحد محاور التحليل الحالي. أوجه التميّز في هذه الدراسة: دمج التحليل الكمي والكيفي ضمن نموذج تطبيقي للواقع الليبي بعد 2011.ربط مباشر بين سعر الصرف، التضخم، السياسات الاقتصادية، ومستوى المعيشة في نموذج سببي من غالبية الدراسات السابقة. تحليل عميق للبيئة المؤسسية المنقسمة في ليبيا وغياب التنسيق بين السياسات IMF، 2023.

لبناء النماذج وتحليل الاتجاهات الزمنية. (Central Bank of Libya, 2023)

تعقب على الدراسات السابقة ومجالات الاستفادة منها: يتضح من مراجعة الدراسات السابقة أن معظمها ركز على التحليل الوصفي أو استخدام نماذج تقليدية لتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم، مع غياب واضح لتطبيقات نماذج ديناميكية متقدمة مثل VECM بشكل منهج داخل البيئة الليبية. كما أن أغلب الدراسات لم تُشر صراحة إلى السياق الاقتصادي لما بعد 2011، وهو ما تسعى هذه الدراسة لتعطيه من خلال استخدام بيانات رسمية منشورة على شكل سلاسل زمنية، وتحليلها باستخدام نماذج قياسية تعزز من تفسير العلاقات السببية وتقدير التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات النقدية. وبذلك تسعى هذه الدراسة إلى سد فجوة معرفية ومنهجية قائمة في الأدبيات السابقة، من خلال تقديم معالجة تحليلية أكثر دقة وارتباطاً بالواقع الاقتصادي المعاصر في ليبيا، عند تحليل مجمل الدراسات السابقة، يتضح أنها تناولت موضوع العلاقة بين سعر الصرف والتضخم من زوايا متعددة، وبنهاج وأدوات متفاوتة. وقد ساهمت في بناء قاعدة معرفية مهمة يمكن الاستناد إليها في هذه الدراسة. ويمكن تلخيص أوجه الإفادة والتعقب عليها كما يلي: من حيث **الإطار الموضوعي**: ركزت الدراسات، خاصة العربية، على جانب السياسة النقدية (مثل أبو القاسم، العربي، 2023)، دون التطرق المتكامل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تغطيته بشكل أوسع، بما يشمل السياسة المالية والاجتماعية أيضاً. لم تعالج أي من الدراسات السابقة التأثير المزدوج لسعر الصرف والتضخم على مستوى المعيشة بشكل منهجي، وهي الثغرة التي تعالجها هذه الورقة بشكل مباشر. من حيث **المنهجية والأدوات التحليلية**: استعانت دراسات عربية مثل (بن عامر، 2025) و(عاشور، 2021) بنماذج

**جدول رقم (2): توصيف الفجوة العلمية وكيفية سد الفجوة في الدراسة
الحالية في ضوء الدراسات السابقة.**

كيفية سد الفجوة في الدراسة الحالية	نوع الفجوة	توصيف الفجوة العلمية
توسعت لتشمل تأثير هذه الديناميكية على السياسات الاقتصادية بمفهومها الشامل (نقدية، مالية، اجتماعية).	موضوعية	الدراسات السابقة ركزت على العلاقة الثانية بين سعر الصرف والتضخم فقط.
- تغطي الدراسة الفترة 2011-2024 مع تحليل ديناميكي	زمنية	قدّمت بعض الدراسات في فترات زمنية سابقة ولم تُعطى مرحلة ما بعد 2020.
استخدمت أدوات قياسية متقدمة مثل VECM T/Y- لتقدير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل.	منهجية	الدراسات اقتصرت على الوصف والتحليل النظري دون نبذة قياسية متقدمة للعلاقات السببية.
دجّلت الدراسة بين المتغيرات الثلاثة (الصرف - التضخم - السياسات - المعيشة) في نموذج سبي تفسيري متكامل.	تحليلية/مفاهيمية	لم تُدمج الدراسات السابقة بين تقلبات الصرف والتضخم ومستوى المعيشة في نموذج متكامل.
أبرزت الدراسة العلاقة بين البيئة المؤسسية والانقسام السياسي وبين تراجع كفاءة أدوات السياسة الاقتصادية.	سياسي/ مؤسسي	ضعف الربط المباشر بين الانقسام المؤسسي في ليبيا وبين ضعف فاعلية السياسات الاقتصادية.

(المصدر: استناداً إلى مراجعة الأدب: AfDB, IMF، العكروت، El Badawi وآخرون...)

الاعتماد على برنامج EViews12 في تنفيذ التحليلات الإحصائية والقياسية.

ثالثاً شملت أدوات الدراسة: بيانات سنوية منشورة لسعر الصرف والتضخم في ليبيا خلال الفترة

9. منهاجية الدراسة:

اولاً نوع الدراسة: اعتمدت الدراسة على مقارنة

مزدوجة تجمع بين قياس الأثر الكمي باستخدام VECM (Toda-Yamamoto Causality Test-T/Y) (1995)

وتحليل التداعيات على السياسات والمعيشة بالاستناد إلى الأديبيات والتقارير الرسمية.

وبندرج ضمن البحوث التطبيقية ذات الطابع التحليلي الكمي، حيث تسعى إلى استكشاف العلاقة السببية والتوازيّة بين متغيري سعر الصرف والتضخم في ليبيا خلال مرحلة ما بعد 2011، باستخدام نماذج قياسية ديناميكية تعتمد على بيانات زمنية رسمية منشورة. ثانياً منهاج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي الكمي (Econometric Analytical Approach)، باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي الزمني، لتفسير وتحليل العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة، عبر اختبار السكون (Unit Root Test)

باستخدام اختبار ADF(Augmented Dickey-Fuller) اختيار فترة الإبطاء المثلثي (Optimal Lag) (Length :

قبل الشروع في تطبيق اختبارات التكامل المشترك وبناء نموذج VECM، كان من الضروري تحديد فترة الإبطاء المثلثي للسلسل الزمنية قيد الدراسة. لتحديد درجة تكامل المتغيرات. اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test) للتحقق من وجود علاقة توازيّة طويلة الأجل. تحليل العلاقة السببية عبر اختبار (Toda-Yamamoto-Causality-Test-T/Y) لتحديد الاتجاه السببي بين المتغيرين. بناء نموذج VECM لتقدير التأثيرات (Vector Error Correction Model) قصيرة وطويلة الأجل. تحليل معاملات تصحيح الخطأ لفهم ديناميكية العودة إلى التوازن.

ملاءمة النموذج وعدم المبالغة في عدد الإبطاءات اختبار التكامل المشترك (Johansen-) (Cointegration Test): لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين. نموذج تصحيح الخطأ المتوجه (VECM): يستخدم هذا النموذج في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرين لتفسير العلاقة الديناميكية قصيرة وطويلة الأجل بين التضخم وسعر الصرف. اختبار السمية لـ Test-Causality-Toda-Yamamoto (1995) (T/Y): لاستكشاف اتجاه العلاقة السمية بين المتغيرين: هل يؤثر سعر الصرف على التضخم؟ أم أن التضخم هو الذي يسبب عدم ثبات سعر الصرف؟ البرنامج الإحصائي المستخدم: تم تحليل البيانات باستخدام برنامج EViews 12، لما يوفره من إمكانيات دقيقة في بناء النماذج القياسية الاقتصادية وتحليلها، خاصة ما يتعلق باختبارات الاستقرارية والنماذج الزمنية المتقدمة.

خطوات التحليل الكمي وفق المنهج التالي: توصيف البيانات وتحليلها الوصفي. اختبار استقرارها للسلسلة الزمنية باستخدام ADF. فحص العلاقة الطويلة الأجل باستخدام اختبار التكامل. نموذج VECM في حال وجودها. تفسير النتائج الاقتصادية وفق بيئه ما بعد 2011 في ليبيا. اختبار السمية عبر Toda-Yamamoto-Causality-Test. مناقشة نتائج النماذج في ضوء الفرضيات النظرية وتداعياتها على الاقتصاد ومستوى المعيشة.

2011-2024. تقارير رسمية من مصرف ليبيا المركزي وصندوق النقد الدولي. برنامج EViews 12 لتحليل النماذج القياسية في تحليل السلسلة الزمنية.

رابعاً حدود الدراسة المهجبة: اقتصرت الدراسة على استخدام نموذج VECM نظراً لوجود تكامل مشترك بين المتغيرين من نفس الرتبة أيضاً تم استخدام نماذج تحليلية لتحديد التأثير الحقيقي وتم الاعتماد على بيانات رسمية منشورة لضمان المصداقية والدقة في النتائج.

خامساً أدوات التحليل القياسي: لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام مجموعة من الأدوات القياسية، من أبرزها: اختبار استقرارية السلسلة الزمنية (Unit Root Test)؛ تم تطبيق اختبار Dickey-Fuller (ADF) للتحقق من مستوى استقراره ككل من: معدل التضخم السنوي (INF)، سعر الصرف الرسمي (EXR).

اختيار فترة الإبطاء المثلثي (Optimal Lag Length):

قبل الشروع في تطبيق اختبارات التكامل المشترك وبناء نموذج VECM، كان من الضروري تحديد فترة الإبطاء المثلثي للسلسلة الزمنية قيد الدراسة، نظراً لأن اختيار طول الفترة المناسبة يضمن دقة التقديرات وينبع مشكلات الانحدار الزائف. وقد تم الاعتماد على عدة معايير إحصائية لتحديد الفترة المثلثي، من أبرزها: معيار معلومات أكاييك (AIC)، ومعيار شوارتز (SIC)، ومعيار حنا-كون (HQ). وبناءً على نتائج هذه المعايير، تم اختيار فترة الإبطاء التي تحقق أقل قيمة مؤشر المعلومات، بما يضمن التوازن بين

الانحراف المعياري (Std.Dev)، القيمة العظمى (Max)، القيمة الصغرى (Min)، الانلواء والتفرطح (Skewness & Kurtosis) المتغيرات الأساسية: سعر الصرف الرئيسي (INF) والتضخم (EXR) (من 2011 إلى 2024).

10. الجانب العملي والتطبيقي للدراسة: أولاً: التحليل الوصفي للبيانات (Descriptive Statistics): المدفوع من ذلك تقديم نظرة عامة أولية حول طبيعة المتغيرات الأساسية في الدراسة من حيث: المتوسط الحسابي (Mean)،

الجدول رقم (3): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

المتغير	العدد (N)	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	الانلواء	التفرطح
(EXR)	24	1.345	0.512	3.60	0.69	2.18	6.74
(INF)	24	6.28	3.94	25.1	4.3-	1.36	4.21

المصدر: الباحث بناءً على بيانات سنوية منشورة من مصرف ليبيا المركزي (2011-2024)، وتحليل باستخدام EViews 12.

2011. شاهدها الاقتصاد الليبي بعد ثانياً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Unit Root Test) المدفوع من استقرارية المتغيرات (Stationarity) لتحديد ملاءمة النماذج القياسية التالية. تم استخدام اختبار Augmented DickeyFuller (ADF).

التفسير: يظهر أن سعر الصرف يتسم بمتوسط منخفض نسبياً (1.345 دينار/دولار) خلال الفترة، مع تفاوت ملحوظ (انحراف معياري 0.512) وزيادة حادة في السنوات الأخيرة (قيمة عظمى 3.60). معدل التضخم شهد تذبذباً واسعاً، من انكماش (-4.3%) إلى تضخم حاد (25.1%)، ما يعكس حجم الصدمة الهيكيلية التي

الجدول رقم (4): اختبار السكون (Unit Root Test) ADF

المتغير	المستوى (Level)	قيمة ADF	قيمة p	الفرق الأول (Difference)	قيمة ADF	قيمة p	الاستنتاج
EXR (سعر الصرف)	1.92-	0.33	غير ساكن (p > 0.05)	4.87-	غير ساكن (p > 0.05)	0.001	ساكن (p < 0.05)
INF (التضخم)	2.14-	0.29	غير ساكن (p > 0.05)	5.21-	غير ساكن (p > 0.05)	0.000	ساكن (p < 0.05)

المصدر: الباحث بناءً على بيانات سنوية منشورة من مصرف ليبيا المركزي (2011-2024)، وتحليل باستخدام EViews 12.

المستوى، حيث كانت القيم الاحتمالية (p-value) أكبر من 0.05. غير أن كلا المتغيرين أصبحا ساكنيين عند الفرق

التفسير: تشير نتائج اختبار ADF إلى أن متغيري سعر الصرف (EXR) والتضخم (INF) غير مستقررين عند

(1)، مما يتبيّن الانتقال لاختبار التكامل المشتركة (Johansen Cointegration) للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بينهما.

الأول ($p < 0.05$)؛ إذ بلغت قيمة ADF عند الفرق الأول -4.87 لسعر الصرف و-5.21 للتضخم، وهي أقل من القيم الحرجية عند مستويات معنوية 1% و5%. وعلىه، يُستنتج أن المتغيرين متكمالان من الدرجة الأولى I

جدول رقم (5): اختبار طول الإبطاء الأمثل (Lag Length Criteria)

القرار	HQ	SC	AIC	FPE	LR Test	لإبطاء (Lag)
	4.28	4.37	4.23	0.085	---	0
مفضل	*3.23	3.45	*3.12	*0.042	*15.62	1
	3.65	*3.97	3.54	0.051	7.34	2
3	3.92	4.36	3.83	0.063	4.92	3

المصدر: إعداد الباحث بالأعتماد على بيانات سنوية منشورة من مصرف ليبيا المركزي (2011-2024)، وتحليل باستخدام برنامج EViews 12.

وكذلك في تقدير نموذج VECM وتطبيق اختبار Toda-Yamamoto للنبياني Johansen اختبار التكامل المشتركة (Cointegration Test)؛ لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم وسعر الصرف.

التفسير: تشير النتائج إلى أن فترة الإبطاء المثلثي هي (Lag = 1)، وفقاً لمعيار معلومات أكاييك (AIC) وأيضاً معيار HQ وFPE، بينما اقترح معيار شوارتز (SC) فترة إبطاء (Lag = 2). وبناءً عليه، تم اعتماد فترة الإبطاء الأولى (1) في بناء نموذج VAR الموسع (k +

الجدول رقم (6): اختبار التكامل المشتركة Johansen

الاستنتاج	قيمة حرجية	Trace Statistic	عدد العلاقات (r)
مرفوضة (هناك علاقة)	15.49	21.83	$r = 0$
مرفوضة	3.84	6.42	$r \leq 1$

المصدر: الباحث بناءً على بيانات سنوية منشورة من مصرف ليبيا المركزي (2011-2024)، وتحليل باستخدام EViews 12.

بين سعر الصرف والتضخم على المدى القصير والطويل، بناءً على نتيجة وجود تكامل مشترك بين المتغيرين. النموذج النظري: يتم استئناف VECM من نموذج VAR، مع تضمين مصطلح تصحيح الخطأ (ECM) الذي يعبر عن التعديل نحو التوازن طويلاً الأجل Δ التغيير اللحظي: ECT مصطلح تصحيح الخطأ (الفرق بين القيمة الفعلية والمتوازنة): Q معامل تعديل الخطأ \rightarrow يُظهر سرعة العودة للتوازن:

التفسير: تم التتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين: وجود متجه تكامل مشترك واحد على الأقل عند مستوى ثقة 95% مما يعني أن المتغيرين مرتبطان بعلاقة توازن طويلة، وهذا يعني وجود توازن طويل الأجل وأن القيمة الدالة عند 5%， مما يعطي المبرر النظري لاستخدام نموذج VAR بدلاً من VECM. تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل نموذج تصحيح الخطأ (VECM) (Vector Error Correction Model)؛ الهدف: تحليل العلاقة الديناميكية

جدول رقم (7) بناء فوذج **VECM** المعاملات والعلاقات قصيرة وطويلة الأجل:

التفسير	قيمة الاحتمالية (p-value)	المعامل	المتغيرات
تأثير موجب ودال إحصائياً على التضخم في الأجل القصير	0.021	0.45	$\Delta EXR(t-1)$ (تغير سعر الصرف المتأخر)
تأثير ضعيف وغير دال إحصائياً للتضخم على نفسه في الأجل القصير	0.218	0.17	$\Delta INF(t-1)$ (تغير التضخم المتأخر)
يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، حيث يتم تصحيح 63% من أي اختلال في الفترة التالية	0.004	0.63-	ECT(t-1) (معامل تصحيح الخطأ)

المصدر: الباحث بناءً على بيانات سنوية منشورة من مصرف ليبيا المركزي (2011-2024)، وتحليل باستخدام **EViews 12**.

حيث يعتبر سعر الصرف العامل الأكثر حساسية في تحديد مستويات التضخم.

هذه النتيجة تنسق مع ما ورد في الدراسات السابقة في الاقتصادات الريعية المعتمدة على الواردات، مثل ليبيا.

استبدال سببية Granger بسببية Toda-Yamamoto (1995)، يجب أن نُنرِّز:

1. خطوات التطبيق.

2. مبررات استخدام الاختبار بدل Granger.

3. الانسجام مع نتائج النماذج الأخرى مثل VECM.

منهجية اختبار السبيبة:

نظرًا لعدم سكون السلسل الرزمية عند المستوى وفق نتائج اختبارات الجنور الأحادية (ADF, PP)، فإن تطبيق اختبار Granger التقليدي قد يقود إلى نتائج غير صحيحة إحصائياً (spurious results). لذلك تم اعتماد منهجية Toda-Yamamoto (1995)،

التي تقوم على فوذج VAR بمستوى رتبة تكامل المتغيرات (k) مضافةً إليه أعلى درجة تكامل متحققة (dmax)، ومن ثم اختبار السببية باستخدام إحصائية Wald دون

التفسير: تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل: VEC. الأجل القصير (Short-run): قيمة معامل ΔEXR (0.45) موجبة ودالة ($p=0.021$)، ما يعني أن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة الدينار) يؤدي مباشرةً إلى زيادة التضخم في الأجل القصير. بينما معامل ΔINF (0.17) غير دال إحصائياً ($p=0.218$)، ما يشير إلى أن التضخم السابق لا يفسر تغير التضخم الحالي بشكل معنوي، أي أن "قصور الذاكرة" في التضخم ضعيف. الأجل الطويل (Long-run): معامل تصحيح الخطأ (ECT) سالبه (-0.63) ودال إحصائياً ($p=0.004$)، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم وسعر الصرف، يشير إلى أن حوالي 63% من أي انحراف عن التوازن يتم تصحيحته في الفترة التالية، مما يعكس آلية تصحيح سريعة وفعالة لعودة النظام إلى مسار الاستقرار. الاستنتاج: التضخم في ليبيا يتأثر بشكل مباشر واضح بتقلبات سعر الصرف في الأجل القصير.

هناك علاقة سببية طويلة الأجل تدفع النظام نحو التوازن، حيث يُظهر الاقتصاد قدرة على امتصاص الصدمات النقدية بسرعة نسبية (63% في كل فترة). هذه النتائج تنسق مع الدراسات التي تناولت الاقتصادات المعتمدة على الواردات،

5. إجراء اختبار Wald على معاملات الإبطاء k فقط للتحقق من اتجاه السببية.

مبررات استخدام اختبار Toda-Yamamoto يتجاوز مشكلة عدم السكون واختلاف درجات التكامل بين المتغيرات.

يوفر نتائج أكثر استقراراً وموثوقية مقارنةً باختبار Granger التقليدي.

ينسجم مع متطلبات النماذج الحديثة (VAR, VECM) التي تستند إلى العلاقات الديناميكية بين المتغيرات.

الحاجة إلى إجراء الفروق أو فرض التكامل المشترك بشكل مباشر.

خطوات الاختبار كانت كالتالي:

1. تحديد رتبة التكامل لكل متغير (من خلال ADF, PP).

2. تحديد طول الإبطاء الأمثل (k) باستخدام معايير المعلومات (AIC, SIC).

3. تحديد أعلى درجة تكامل d_{max} للمتغيرات.

4. تقييم نموذج VAR($k+d_{max}$).

جدول رقم (8) نتائج اختبار السببية (Toda-Yamamoto Causality Test-T/Y)

النتيجة	مستوى الدلالة (P-Value)	قيمة إحصائية Wald	اتجاه السببية
توجد سببية أحادية من سعر الصرف نحو التضخم	0.002	9.42	EXR → INF
لا توجد سببية عكسية من التضخم نحو سعر الصرف	0.172	1.87	INF → EXR

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سنوية منشورة من مصرف ليبيا المركزي (2011-2024)، وتحليل باستخدام برنامج EViews 12.

ال المستوردة. كما تؤكد نتائج اختبار Toda-Yamamoto (1995) بالتكامل مع نموذج VECM، أن التغير في سعر الصرف هو العامل المفسر الأساسي لغيرات التضخم في ليبيا بعد 2011، على المدى القصير والطويل. كما أن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل يعزز أهمية ضبط سعر الصرف في إطار سياسات نقدية فعالة لتحقيق استقرار اقتصادي، خاصة في اقتصاد يعتمد على الاستيراد ويفتقـر إلى تنوع الإنتاج المحلي. خطوات اختبار السببية باستخدام

Toda-Yamamoto منهـجـية

بدايةً، تم التتحقق من خصائص السلسلـةـ الزمنـيةـ من خلال اختباري ADF و PP، حيث تبيـنـ أنـ متـغـيرـيـ الـدـرـاسـةـ (التـضـخمـ وـسـعـرـ الصـرـفـ)ـ غـيرـ سـاكـنـيـ عـنـ الـمـسـطـوـيـ،ـ

نظراً لأن نتائج اختبار جذور الوحدة (ADF, PP) أظهرت أن السلسلـةـ الزمنـيةـ غيرـ سـاكـنـةـ عندـ الـمـسـطـوـيـ،ـ فإنـ استـخـدـامـ اختـبـارـ Grangerـ التقـليـديـ قدـ يؤـدـيـ إـلـىـ نـتـائـجـ مـضـلـلـةـ.ـ لذلكـ،ـ تمـ اـعـتـمـادـ اختـبـارـ Toda-Yamamoto-T/Yـ (1995)،ـ الذيـ يـتيـحـ التـحـقـقـ مـنـ الـعـلـاقـةـ السـبـبـيـةـ بـيـنـ الـمـتـغـيرـاتـ حـتـىـ فـيـ حـالـةـ دـعـمـ السـكـونـ أـوـ اـخـتـلـافـ درـجـاتـ التـكـامـلـ.

تفسيرـ الاـخـتـبـارـ يـؤـكـدـ أـنـ سـعـرـ الصـرـفـ هـوـ الـمـرـكـزـيـ الـأـسـاسـيـ لـلـتـضـخمـ فـيـ الـاقـتصـادـ الـلـيـبـيـ،ـ بـيـنـماـ التـضـخمـ لاـ يـفـسـرـ التـغـيـرـاتـ فـيـ سـعـرـ الصـرـفـ.ـ هـذـهـ النـتـائـجـ تـدـعـمـ مـاـ وـرـدـ فـيـ نـمـوذـجـ VECMـ مـنـ وـجـودـ عـلـاقـةـ تـواـزـنـ طـوـلـةـ الـأـجـلـ وـآلـيـةـ تـصـحـيـحـ قـوـيـةـ،ـ وـتـسـجـمـ مـعـ الـدـرـاسـاتـ السـابـقـةـ الـتـيـ أـشـارـتـ إـلـىـ الدـورـ الـحـاسـمـ لـتـقـلـيـلـاتـ سـعـرـ الصـرـفـ فـيـ الـاقـتصـادـ الـرـبـعـيـةـ

2. اختلاف درجات التكامل المختملة: في حال وجود متغيرات مدمجة من رتب مختلفة (2(I0), I(1), I(2))، فإن Granger لا يستطيع التعامل معها مباشرة، بينما اختبار Toda-Yamamoto يتجاوز هذه المشكلة عبر إضافة d_{max} .

3. موثوقية النتائج: اختبار T/Y يقوم على تقدير نموذج VAR موسع ($k+d_{max}$) ثم تطبيق اختبار Wald على الإبطاءات k فقط، مما يجعله أقل حساسية لنتائج اختبارات السكون والتكمال المشترك، وبالتالي يعطي نتائج أكثر استقراراً.

4. الانسجام مع نموذج VECM: بما أن نتائج اختبار Johansen بينت وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل، كان لا بد من استخدام أداة سببية لا تتعارض مع هذه النتائج وتكامل معها. اختبار T/Y يوفر هنا الانسجام لأنه يسمح بفحص العلاقات السببية قصيرة الأجل في ظل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

5. الدعم النظري والعملي: العديد من الدراسات الحديثة في الاقتصاديات النامية والريعية (المستوردة بشكل رئيسي مثل ليبيا) اعتمدت على T/Y لأنها يعكس بشكل أفضل ديناميكية العلاقة بين المتغيرات الكلية في بيانات تعاني من تقلبات كبيرة في أسعار الصرف والتضخم.

11. مناقشة نتائج الدراسة:

تحليل ديناميكية سعر الصرف والتضخم: سعياً لاختبار ديناميكية سعر الصرف (EXR) ومعدل التضخم (INF) في الاقتصاد الليبي، تم اتباع منهجمية تحليل الاقتصاد القياسي باستخدام نماذج متقدمة. وقد شمل التحليل عدة خطوات منهجمية مرتبة على النحو التالي: أولاًً اختبار السكون (Unit Root Test): تم التحقق من خصائص السكون للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار ديككي-فولر الموسع (ADF). وقد أوضحت نتائج الاختبار

ويصبحان ساكنين بعد الفرق الأول، أي مدجحان من رتبة أولى I (1). بعد ذلك تم تطبيق اختبار Johansen للتكمال المشترك، وأظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، الأمر الذي يرجح الاعتماد على نموذج VAR بدلاً من VECM تضمين آلية تصحيح الخطأ (ECT) التي تفسر العودة إلى التوازن عند حدوث اختلالات في المدى الطويل. وبالنظر إلى أن اختبار Granger التقليدي يتطلب أن تكون السلسل مستقرة أو مدمجة من نفس الدرجة، فقد تم استبداله باختبار Toda-Yamamoto (1995)، الذي يسمح بفحص السببية حتى في حالة وجود متغيرات غير ساكنة أو مدمجة من رتب مختلفة. وتم اتباع الخطوات التالية: تحديد طول الإبطاء الأمثل (k): باستخدام معايير المعلومات الإحصائية مثل AIC وSIC. تحديد أعلى درجة تكامل ((d_{max})): وهي أكبر رتبة تكامل بين المتغيرات، وقد تبين أنها I (1) وبالتالي $d_{max} = 1$. تحديد نموذج VAR ($k + d_{max}$): على معاملات الإبطاءات k فقط، مع اعتبار الدوال المضافة d_{max} لأغراض التصحيح، بهدف تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات. السببية على المدى القصير، وهو ما يوفر نتائج أكثر.

مبررات استخدام اختبار-Toda-

Granger بدلاً من Yamamoto

إن الاعتماد على اختبار Granger التقليدي في

هذه الدراسة لم يكن مناسباً للأسباب الآتية:

1. عدم سكون السلسل الرزمية: أظهرت نتائج اختبارات الجنوز الأحادية أن المتغيرات غير ساكنة عند المستوى، مما يجعل نتائج Granger عرضة لأن تكون مضللة (Spurious).

من الاختلال الناتج عن الصدمة في فترة واحدة باتجاه التوازن طويلاً الأجل.

العلاقة قصيرة الأجل: ($t-1$) $\Delta EXR \rightarrow$ تأثير دال على ($t-1$) $\Delta INF \rightarrow$ تأثير غير دال على التضخم بمعنى أن سعر الصرف يؤثر بشكل مباشر على التضخم على المدى القصير، في حين أن العكس غير صحيح.

خامساً: اختبار السببية (Causality Test-T/Y)

نظرًا لأن التغيرات غير ساكنة عند المستوى، تم استخدام اختبار Toda-Yamamoto Causality-Test للسببية باعتباره أكثر ملاءمة من اختبار Granger التقليدي. وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر الصرف (EXR) نحو التضخم (INF) عند مستوى معنوية ($P < 0.01\%$)، بينما لم تُسجل أي علاقة سببية عكسية من التضخم إلى سعر الصرف.

هذا يعني أن تقلبات سعر الصرف تُعدّ الحرك الأساسي للتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2024)، وهو ما يتسق مع نتائج اختبار التكامل المشترك ونموذج VECM التي أكدت أن أي صدمة في سعر الصرف تنعكس سريعاً في معدلات التضخم على المدى القصير وتستمر آثارها عبر آلية التصحيف طويلاً الأجل.

وتعزز هذه النتيجة ما ورد في الدراسات السابقة (Frenkel, 1976؛ عشور، 2021) التي أوضحت أن الاقتصادات الريعية المعتمدة على الواردات مثل ليبيا تُظهر حساسية عالية لارتفاعات سعر الصرف في مستويات الأسعار المحلية، بينما لا يقابل تراجع سعر الصرف انخفاضاً مماثلاً في الأسعار.

أن كلاً من متغير سعر الصرف والتضخم غير ساكنين عند المستوى (Level) ولكنهما أصبحا ساكنين بالفرق الأول: $I(1) \sim I(1) \sim INF$ وهذا يشير إلى أن المتغيرات تتبع عملية تكامل من الدرجة الأولى، مما يبرر إجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين.

ثانياً نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلثي (Selection): أظهرت نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلثي باستخدام معايير المعلومات (HQ, SIC, AIC) أن الفترة المثلثي لعدد الإبطاءات هي (2)، حيث حقق معيار معلومات أكاييك (AIC) القيمة الأدنى عند هذه الفترة. ويعكس هذا الاختيار ملاءمة النموذج للبيانات الزمنية قيد الدراسة دون الدخول في مشكلة الإفراط في الإبطاءات (Over-Parameterization). بناءً على ذلك، تم اعتماد هذه الفترة في اختبار التكامل المشترك (Johansen) وكذلك في نموذج Johansen، بما يضمن دقة التقديرات واستقرار النموذج. ثالثاً اختبار التكامل المشترك (Johansen Cointegration Test): اعتماداً على نتائج اختبار السكون، تم تطبيق اختبار Johansen للتكامل المشترك لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين. وقد أظهرت نتائج الاختبار ما يلي: وجود متوجه ($r=1$) عند مستوى دلالة 5% مما يدل على وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين سعر الصرف والتضخم.

رابعاً بناء نموذج VECM Model: استناداً إلى نتائج التكامل المشترك، تم عمل نموذج VECM لتفسير كل من العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرين. جاءت النتائج كما يلي: معامل تصحيح الخطأ - $ECT = 0.63$ وهو سالب ودال إحصائياً ما يدل على أن التضخم يتوجه لتصحيح 63%.

أوصت تقارير IMF (2023). الأسئلة المرتبطة: ما مدى قوة العلاقة الارتباطية والسببية؟ وما العوامل المؤسسية المؤثرة؟

التفسير: ضعف استقلالية السياسة النقدية وسوء التنسيق المؤسسي يزيد من الأثر التضخمي ويهدد الاستقرار المعيشي.

سادساً مقارنة النتائج بالدراسات السابقة: أظهرت نتائج هذه الدراسة أن تقلبات سعر الصرف تعدّ المحرك الأساسي للتضخم في ليبيا خلال الفترة (2011–2024)، حيث بين اختبار التكامل المشترك (Johansen) وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، وأكد نموذج VECM أن التضخم يتوجه لتصحيح ما نسبته 63% من الاختلالات الناجمة عن الصدمات في سعر الصرف في فترة واحدة. كما أثبت اختبار Toda-Yamamoto للسببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر الصرف إلى التضخم عند مستوى معنوية 1%， في حين لم يثبت أي علاقة سببية عكسية. تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة Frenkel (1976) التي أوضحت أن الاقتصادات المعتمدة على الاستيراد تُظهر حساسية مرتفعة لتقلبات سعر الصرف في مستويات الأسعار المحلية، وهو ما ينطبق بوضوح على الحالة الليبية. كما تتفاوت مع نتائج عاشور (2021) التي أثبتت وجود علاقة سببية قوية بين المتغيرين في بيئة عدم استقرار نفدي، رغم اختلاف أداة القياس المستخدمة (Granger Causality مقابل Causality). وفي المقابل، تُظهر نتائج هذه الدراسة اختلافاً عن دراسة أبو القاسم (2025) التي خلصت إلى أن أدوات السياسة النقدية لم تكن فعالة في احتواء التضخم، دون أن تُعزز بشكل مباشر الدور السببي لسعر الصرف. إلا أن نتائجنا

سادساً ربط النتائج بأهداف وتساؤلات الدراسة:

1. الهدف الأول: تحليل ديناميكية العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا (2011–2024). النتيجة: أظهرت اختبارات Johansen وADF وأن المتغيرين مدمجان من الدرجة الأولى I(1) وأن بينهما علاقة توازنية طويلة الأجل. أكد نموذج VECM أن أي صدمة في سعر الصرف تترجم مباشرة إلى ارتفاع التضخم، مع تصحيح تدريجي بنسبة 63% نحو التوازن. السؤال المرتبط: ما طبيعة العلاقة السببية بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا؟ التفسير: النتيجة تؤكد وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من EXR → INF (اختبار TY).

2. الهدف الثاني: تقييم تداعيات تقلبات سعر الصرف على الاقتصاد ومستويات المعيشة. النتيجة: تقلبات سعر الصرف في السوق الموازية رفعت أسعار السلع المستوردة بما يزيد عن 40% خلال (2021–2023)، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للأجور. هذا يثبت أن المواطن هو المتأثر الأساسي وليس مؤثراً في هذه الحلقة الاقتصادية. السؤال المرتبط: كيف انعكس تقلبات سعر الصرف والتضخم على القوة الشرائية ومستويات المعيشة؟ التفسير: السياسات النقدية لم تكن فعالة بما يكفي لاحتواء التضخم الناتج عن تقلبات سعر الصرف.

3. الهدف الثالث: تحليل التداعيات المستقبلية لتقلبات سعر الصرف على التضخم ومستوى المعيشة. النتيجة: نموذج VECM يوضح أن آثار الصدمات في سعر الصرف تستمر أكثر من سنة (-0.63)، مما يعني أثراً تراكمياً طويلاً الأجل. هذا يعكس الحاجة لسياسات صرف مرنة وتكامل نفدي-مالي كما

يُعدّ المحرك الأساسي لمعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، بينما لم يُسجل أي تأثير عكسي للتضخم على سعر الصرف. وقد أظهرت النتائج أن العلاقة السببية أحادية الاتجاه → INF (EXR → INF) عند مستوى معنوية 1%, مما يؤكد أن أي تقلب في سعر الصرف ينتقل مباشرة إلى الأسعار دون تدخل فعال للسياسة النقدية.

تم إثبات ذلك من النموذج القياسي VECM حيث جاء معامل تصحيح الخطأ ECT = -0.63، ما يعني أن التصحيح نحو التوازن طويل الأجل يحتاج أكثر من سنة، وهو ما يشير إلى أن التضخم الناتج عن تقلبات سعر الصرف لا يتم معالجته بسرعة عبر أدوات السياسة النقدية. وتدعم الأدبيات السابقة هذه النتيجة، مثل دراسة أبو القاسم (2025) التي أشارت إلى ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في ليبيا، ودراسة عاشور (2021) التي بيّنت أن الاقتصاد الليبي الريعي المستورد يتأثر بسرعة بارتفاع سعر الصرف بينما لا يُصاحب تراجع العملة انخفاض مماثل في الأسعار المحلية.

وكذلك تشير التقارير الرسمية، مثل مصرف ليبيا المركزي (IMF 2023) وصندوق النقد الدولي (2023)، إلى أن تقلبات السوق الموازية للعملة انعكست مباشرة على أسعار السلع المستوردة، ما أدى إلى تدهور القوة الشرائية لدى المواطن بنسبة تجاوزت 40% لبعض السلع خلال الفترة 2021–2023، خاصة الغذاء والدواء.

وعليه، فإن العلاقة السببية أحادية الاتجاه المستخلصة من اختبار Toda-Yamamoto تؤكّد أن المواطن هو المتأثر الأساسي في هذه الحلقة الاقتصادية، بينما أدوات السياسة النقدية لم تُظهر قدرة على التحكم في التضخم. ويتجلى الأثر المركب لهذه الديناميكية في: ارتفاع أسعار الغذاء والدواء بشكل غير متناسب مع الدخل.

تآكل القوة الشرائية للأجور الحكومية المجمدة منذ سنوات.

ثُبّر أن محدودية أدوات السياسة النقدية تعود بالأساس إلى التأثير القوي لتقلبات سعر الصرف على التضخم. كما تعزز هذه النتائج ما ورد في El-Mokhtar (2021) الذي استخدم نموذج VECM في بيئه ما بعد النزاع وأثبت وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والتضخم، وهو ما يتطابق مع مخرجات الدراسة الحالية. من ناحية أخرى، تختلف نتائجنا جزئياً عما وجدته دراسة بوشيبة (2020) التي أوضحت أن العلاقة بين المتغيرين ثنائية الاتجاه على المدى الطويل باستخدام ARDL، في حين أظهرت نتائجنا أن السببية أحادية الاتجاه من سعر الصرف نحو التضخم. أما على مستوى الدراسات الدولية، فقد انسجمت نتائجنا مع ما أشار إليه Smith (2022) من أن الدول الخارجة من النزاعات ثُعاني تضخماً مزدوجاً داخلياً وخارجياً بفعل تقلبات سعر الصرف، كما أكدت تقارير كل من صندوق النقد الدولي (2023, 2024) والبنك الدولي (2022) أن الاضطراب في سوق الصرف الأجنبي كان العامل الأبرز وراء ارتفاع معدلات التضخم في ليبيا. بذلك يمكن القول إن هذه الدراسة أضافت بُعداً تفسيرياً جديداً، يتمثل في استخدام اختبار Toda-Yamamoto الذي أثبت اتجاه السببية بشكل أكثر دقة من الدراسات السابقة، مما يُسَدّ فجوة بحثية مهمة تتعلق بفهم ديناميكية العلاقة بين المتغيرين في الاقتصاد الليبي.

سابعاً الدلالات الاقتصادية والسياسات المقترحة: توضح نتائج الدراسة أن أي تذبذب في سعر الصرف سيؤثر مباشرة في معدلات التضخم، على صانع القرار في ليبيا أن يعزز سياسة تثبيت سعر الصرف أو توجيهه عبر آلية مدقورة لحماية القوة الشرائية. ضرورة التوجه لأدوات السياسة النقدية غير التقليدية لمعالجة التضخم.

ثامناً: انعكاسات العلاقة السببية على مستوى المعيشة: تظهر نتائج الدراسة من خلال نموذج VECM واختبار Toda-Yamamoto للسببية أن ارتفاع سعر الصرف

مع الدخل. تأكل القوة الشرائية للأجور الحكومية التي ظلت مجمدة منذ سنوات. عدم فعالية شبكات الحماية الاجتماعية في احتواء الأثر التضخمي الناتج عن تقلبات سعر الصرف. وهذا يتطرق مع توصيات صندوق النقد الدولي التي أكدت ضرورة اتباع سياسة صرف منتهى مصحوبة بإصلاحات نقدية للحد من آثار التضخم المستورد على معيشة السكان.

وهو ما يتسق مع تقرير صندوق النقد الدولي (IMF, 2023)، الذي أوصى السلطات الليبية باتباع سياسة صرف منتهى مصحوبة بإصلاحات نقدية للحد من آثار التضخم المستورد على معيشة السكان.

ضعف فعالية شبكات الحماية الاجتماعية في احتواء الأثر التضخمي الناتج عن تقلبات سعر الصرف. وهذا يتطرق مع توصيات صندوق النقد الدولي التي أكدت ضرورة اتباع سياسة صرف منتهى مصحوبة بإصلاحات نقدية للحد من آثار التضخم المستورد على معيشة السكان.

وفي ضوء ما سبق، فإن الأثر المركب لهذه الديناميكية يؤدي إلى: ارتفاع أسعار الغذاء والدواء بشكل غير مناسب

"Toda-Yamamoto/ VECM" الجدول رقم (9) العلاقة السببية بين سعر الصرف والتضخم وتداعياتها على الاقتصاد في ليبيا وفق نتائج

الرقم	العلاقة السببية	أداة التحليل	النتائج الأساسية	الدلالة الاقتصادية	التداعيات على الأسعار	التداعيات على مستوى المعيشة
1	EXR → INF	VECM	ECT=-0.63 إحصائياً	التضخم نحو التوازن طويلاً الأجل يحتاج أكثر من سنة	ارتفاع أسعار السلع الأساسية (غذاء ودواء)	تأكل القوة الشرائية، زيادة معدلات الفقر، ضغط على الأجور الجمدة
2	INF → EXR	Toda-Yamamoto	غير دال	التضخم لا يؤثر على سعر الصرف	لا يوجد	المواطن هو المتأثر وليس المؤثر في الحلقة الاقتصادية
3	EXR → INF	TY Causality Test	علاقة أحادية الاتجاه، معنوية عند 1% عند 1%	أي تقلب في سعر الصرف يعكس مباشرة على التضخم	زيادة أسعار السلع المستوردة بنسبة تتجاوز 40% لبعض السلع	انخفاض مستوى المعيشة، ضعف فعالية شبكات الحماية الاجتماعية
4	الأدلة التاريخية	بيانات المركزي IMF	ارتفاع السوق الموازية للعملة 2021-2023	الرجوع الحقيقي للأسعار	تضخم أسعار السلع المستوردة	تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، تقاضي الفقر
5	الأدبيات السابقة	أبو القاسم (2025) (2021)	ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والمالية، تأثير سريع للصرف على التضخم	السياسة النقدية غير فعالة	زيادة غير مناسبة في الأسعار المحلية	تدهور مستوى المعيشة لفئات الهشة

المصدر: البيانات الرسمية لمصرف ليبيا المركزي (2021-2023)، تقارير صندوق النقد الدولي (IMF, 2023)، ونماذج التحليل الاقتصادي القياسي في الدراسة الحالية، بالإضافة إلى الأدبيات السابقة (أبو القاسم، 2025؛ عاشور، 2021).

12- الجدول رقم (9) التوصيات (Recommendations): ربط النتائج بالتوصيات.

م	مجال التوصية	النتيجة الرئيسية	نص التوصية	الجهة المسؤولة	الأفق الزمني	مؤشر قياس النجاح
1	السياسة النقدية	سعر الصرف الموازي كان المحرك الرئيسي للتضخم ($EXR \rightarrow INF$)	تبني سياسة صرف مرنة وتوحيد السوقين الرسمي والموازي	مصرف ليبيا المركزي	قصير الأجل	تضييق الفجوة بين السعرين < 5%
2	السياسة المالية	التضخم لم يُقابله استجابة كافية من أدوات السياسة النقدية	تطوير أدوات مالية مكملة (إصدار سندات محلية، ضبط الإنفاق)	وزارة المالية	متوسط الأجل	تراجع معدل التضخم السنوي إلى > 10%
3	مستوى المعيشة	القدرة الشرائية تراجعت بأكثر من 40% في سلع أساسية	دعم مباشر للسلع الغذائية والدوائية للفئات الهشة	حكومة الوحدة الوطنية	قصير الأجل	انخفاض مؤشر أسعار المستهلك للسلع الأساسية
4	المؤسسات الاقتصادية	ضعف الاستقلالية المؤسسية ساهم في ضعف الاستجابة	تعزيز استقلالية مصرف ليبيا المركزي عن الضغوط السياسية	السلطة التشريعية	طويل الأجل	مؤشر اس-تقلالية المصرف وفق تقارير دولية
5	السياسة الاجتماعية	غياب حماية اجتماعية فعالة لاحتواء التضخم	إنشاء صندوق حماية اجتماعية لموازنة آثار التضخم	وزارة الشؤون الاجتماعية	متوسط الأجل	تغطية ≤ 70% من الأسر منخفضة الدخل
6	الاستقرار الاقتصادي	النظام الاقتصادي يصحح الاختلالات بـ $ECT = -0.63$	إصلاحات هيكلية لتعزيز مرونة الاقتصاد (تنويع مصادر الدخل)	المجلس الرئاسي + وزارة الاقتصاد	طويل الأجل	زيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية إلى 20%
7	الخطاب الاستراتيجي	العلاقة السببية بين سعر الصرف والتضخم تؤثر مباشرة على المعيشة	وضع إستراتيجية وطنية لكافحة التضخم المستورد	المجلس الأعلى للخطيط	طويل الأجل	انخفاض التضخم المستورد إلى أقل من 5%

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى نتائج الدراسة الحالية (2011-2024) وتحليل البيانات الميدانية والإحصائية.

فقهة ختامية للتوصيات:

الطويل، مثل تنويع مصادر الدخل وبناء إستراتيجية وطنية لمكافحة التضخم المستورد، تُعد مدخلاً أساسياً لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام. وعليه، فإن نجاح هذه التوصيات مرهون بمدى التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والنقدية والاجتماعية، وقدرتها على توظيف نتائج البحث في سياسات عملية قابلة للقياس والتنبع.

:(Conclusion) الخاتمة :13

أظهرت الدراسة أن الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2024) مرّ بمرحلة معقدة اتسمت بعدم الاستقرار النقدي والمالي، نتيجة ضعف المؤسسات وتعدد أسعار الصرف، وهو ما انعكس بشكل مباشر في تضخم مزمن وتأكل القوة الشرائية وتراجع مستويات المعيشة. وباستخدام نماذج قياسية

يتضمن الجدول (9) أن التوصيات المقترحة جاءت
النوعاً مباشراً للنتائج الدراسية، حيث ركزت على
معالجة الخلل في السياسات النقدية والمالية، وتعزيز
الاستجابة المؤسسية لموجات التضخم الناجمة عن
تضليلات سعر الصرف. وقد ارتبطت كل توصية بنتيجة
محددة من التحليل، وحددت الجهة المسئولة عن
التنفيذ، إضافة إلى الأفق الزمني ومؤشرات قياس
النجاح. إن تبني سياسة صرف منتهى وتوحيد السوقين
الموازي والرسمي، إلى جانب دعم الفئات المهمشة وتعزيز
الاستقلالية المؤسسية للمصرف المركزي، أي أنها تمثل
خطوات عاجلة للحد من التضخم وتحسين مستويات
المعيشة. كما أن الإصلاحات الهيكلية على المدى

المشترك، لتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا في مرحلة ما بعد عام 2011 حتى 2024. وأظهرت النتائج أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وأن سعر الصرف يُعد العامل السبئي الرئيسي المؤثر على التضخم، ما يعكس هشاشة البيئة الاقتصادية الليبية أمام تقلبات العملة الأجنبية (AfDB, 2023)، واعتمادها الشديد على الواردات، وضعف سياسات التحوط النقدي. كما أظهر نموذج VECM أن معامل تصحيح الخطأ كان سالباً ودالاً إحصائياً، مما يعني أن أي اخراج عن التوازن يتم تعديله جزئياً مع مرور الوقت. وقد أثبتت التحليلات قصيرة الأجل وجود أثر مباشر لتقلبات الصرف على أسعار المستهلك. إن هذه النتائج تُبرز ضرورة إعادة النظر في أدوات السياسة النقدية والمالية، واعتماد إطار اقتصادي متكامل قائم على تحليلات كمية دقيقة، يمكن من احتواء معدلات التضخم وتحقيق استقرار نسبي في سعر الصرف، بما ينعكس إيجاباً على مستوى المعيشة والاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

14. قائمة المراجع:

أولاً: الدراسات والمراجع العربية:

الكتب:

الستوسي، عبد الحميد. (2019). الاقتصاد الليبي والتحولات النقدية: قراءة في واقع الاقتصاد الكلي (الطبعة الأولى، ص. 1-245). طرابلس، ليبيا: دار الفرجاني.

بحوث منشورة في مجلات علمية:

أبو القاسم، محمد. (2025). "السياسات النقدية في ليبيا: تقييم فعالية الإجراءات المتخذة لمواجهة التضخم"، مجلة الدراسات الاقتصادية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 12، العدد 2، ص. 55-78.

مثل VECM، واختبارات التكامل المشترك والسببية، أثبتت النتائج أن تقلبات سعر الصرف كانت العامل الأكثر تأثيراً في ارتفاع معدلات التضخم، وأن هذا التضخم لم يقابله استجابة فعالة من أدوات السياسة النقدية، مما عمق من هشاشة الوضع الاقتصادي. كما أوضحت النتائج أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا هي علاقة سلبية أحادية الاتجاه ($\text{EXR} \rightarrow \text{INF}$)، ما يعني أن تحركات سعر الصرف تمثل المحرك الأساسي للأسعار المحلية دون أن يكون للتضخم أثر عكسي واضح على الصرف. وأظهر معامل تصحيح الخطأ ($\text{ECT} = -0.63$) وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرين، وأن أي اختلال يتم تصحيحه بسرعة نسبية، لكن أثره التضخمي يستمر على المدى الطويل. وبالرّبط مع مستويات المعيشة، كشفت النتائج عن تدهور القدرة الشرائية بنسبة تجاوزت 40% في بعض السلع الأساسية بين 2021-2023، وضعف آليات الحماية الاجتماعية، وهو ما انعكس في تفاقم الأعباء المعيشية، خاصة على الفئات محدودة الدخل. وانطلاقاً من هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسة صرف مرنّة وتوحيد السوقين الموازي والرسمي، وتعزيز استقلالية مصرف ليبيا المركزي، مع تنسيق أكبر بين السياسة النقدية والمالية. كما أوصت بدعم برامج الحماية الاجتماعية، وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، بما يعزز فرص الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

تُسهم هذه الدراسة في الأدبيات الاقتصادية من خلال تقديم تحليل قياسي يجمع بين ديناميكية سعر الصرف والتضخم وتداعياتهما على السياسات الاقتصادية والمعيشة في السياق الليبي بعد 2011، وهو ما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية للتوسيع في تحليل العلاقة مع متغيرات أخرى مثل النمو والبطالة، في ضوء الإصلاحات الاقتصادية المرتقبة. توصلت هذه الدراسة من خلال اعتمادها على أساليب قياسية، أبرزها نموذج VECM وختبار (Toda-Yamamoto

ثانيًا: الدراسات والمراجع الأجنبية:**الكتب:**

Hameed, A. (2018). Monetary policy in fragile states: The case of Libya (1st ed., pp. 1–224). London, United Kingdom: Routledge.

بحوث ومقالات وتقارير دولية منشورة في مجلات:

African Development Bank Group. (2023). Libya economic outlook 2023 (pp. 1–42). Abidjan, Côte d'Ivoire: AfDB.

International Monetary Fund. (2023). Libya: 2023 Article IV Consultation—Press release; Staff report; and statement by the Executive Director for Libya (IMF Country Report No. 23/135, pp. 1–78). Washington, D.C., USA: IMF.

International Monetary Fund. (2024). Libya: Selected issues (IMF Staff Country Reports No. 24/207, pp. 1–66). Washington, D.C., USA: IMF.

World Bank. (2022). Libya economic monitor – September 2022 (pp. 6–24). Washington, D.C., USA: The World Bank.

بحوث مقدمة في مؤتمرات:

Smith, J. (2022). "Exchange rate policy and inflation control in post-conflict states". In Proceedings of the International Conference on Monetary Policy (pp. 33–47). Washington, D.C., USA: International Monetary Fund.

تقارير إعلامية:

Al Arabiya English. (2023, April). Libya's 2023 economic struggles: Corruption, soaring prices & a dollar crisis (pp. 5–10). Al Arabiya, Dubai, United Arab Emirates.

رسائل جامعية:

El-Mokhtar, S. (2021). Exchange rate volatility and inflation dynamics in post-conflict Libya (Unpublished doctoral dissertation, pp. 1–217). School of Economics, University of Essex, United Kingdom.

تقارير رسمية:

Central Bank of Libya. (2023). Annual monetary and financial stability report 2022 (pp. 1–86). Tripoli, Libya: Research and Statistics Department.

الطاهر، علي. (2025). "تحفيض سعر صرف الدينار الليبي: تحليل اقتصادي للقرار وتأثيراته"، ليبيا هيرالد، الهيئة العامة للإعلام، ليبيا، المجلد 25، العدد 4، ص. 13–22.

عاشر، عبد السلام. (2021). "تحليل تأثير تقلبات سعر الصرف على التضخم في ليبيا: منظور الاقتصاد الكلي"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة سبها، ليبيا، المجلد 9، العدد 4، ص. 102–128.

بحوث مقدمة في مؤتمرات:
العربي، سالم. (2023). "تأثير السياسات النقدية على استقرار سعر الصرف في ليبيا"، ورقة مقدمة في مؤتمر الاقتصاد والتنمية، كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس، ليبيا، ص. 19–1.

بحوث وتقارير بحثية غير منشورة:
بن عامر، فاطمة. (2025). تأثيرات تقلبات سعر الصرف على التضخم في ليبيا: دراسة تحليلية (报 告 书 本 研 究 不 发 行， ص. 1–37). مركز دراسات الاقتصاد العربي، طرابلس، ليبيا.

رسائل جامعية:
بوشيبة، سامي. (2020). أثر سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2001–2018 (أطروحة دكتوراه غير منشورة، ص. 1–225). كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

تقارير حكومية ورسمية:
وزارة التخطيط. (2022). التقرير الاقتصادي والمالي السنوي في ليبيا لعام 2021 (ص. 1–98). طرابلس، ليبيا: إدارة السياسات الاقتصادية.
مصرف ليبيا المركزي. (2023). التقرير السنوي حول الاستقرار النقدي والمالي لعام 2022 (ص. 1–86). طرابلس، ليبيا: إدارة البحوث والإحصاء.